المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية
Coordinating Council for Social Research Centers (CCSRC)

دليل استرشادي
أخلاقيات البحث العلمي في البحوث الاجتماعية والإنسانية

Guidance guide
Research Ethics in the Social Sciences and Humanities

إعداد:
المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية
Coordinating Council for Social Research Centers (CCSRC)

دليل استرشادي

(أخلاقيات البحث العلمي في البحوث الاجتماعية والإنسانية)

Guidance guide

(Research Ethics in the Social Sciences and Humanities)

إعداد:
المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية

حقوق هذا الدليل محفوظة لدى المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية
ولا يجوز نسخه او استخدامه بغير موافقة خطية من رئيس المجلس

تمهيد:

تدور البحوث الاجتماعية والإنسانية حول إيجاد العلاقة بين السلوكيات الثقافية والاجتماعية والصحية، والتي يمكن أن توفر أسسًا موثوقة وصحيحة؛ لاتخاذ تدابير مستقبلية للأبحاث الخاصة، على جميع أفراد المجتمع، في جميع الأوقات في بيئة ووقت محدّدين.

وبناء على ذلك تم إعداد هذا الدليل بغرض تزويد الباحثين والمجتمع بمعلومات حول المعايير والإجراءات المعترف بها لأخلاقيات البحث العلمي عالميًا، التي توفر التوجيه والمشورة بناء على أسس علمية واضحة لجميع الأطراف. وكذلك في تطوير التفكير البحثي والأخلاقي الذي يوضح التحديات البحثية، وتعزيز الممارسة العلمية الجيدة. كما أنه يهدف إلى منع الممارسات السلوكية العلمية الخاطئة والمنافية للعادات والأخلاق في مجال البحث.

من ناحية أخرى تقوم لجان أخلاقيات البحث العلمي عالميًا بالتحقق من سوء الممارسات البحثية عبر إصدار دليل لتغطية أخلاقيات البحث العلمي للعلوم الاجتماعية والإنسانية. ويلزم هذا الدليل كلا من الأفراد من الباحثين أو المؤسسات البحثية من تطبيق أفضل إجراءات البحث العلمي، بما في ذلك المؤسسات الممولة أو المانحة لضمان امتثال الباحثين والمؤسسات البحثية للمعايير الأخلاقية المعترف بها.

ويشير مصطلح أخلاقيات البحث العلمي إلى أنها: مجموعة من القيم والمعايير المؤسسية التي تساعد في تكوين وتنظيم الأنشطة العلمية. ودليل أخلاقيات البحث العلمي ما هو إلا تدوين للأخلاقيات العلمية في الممارسات البحثية، التي يحددها الدليل التوجيهي والمعايير والقيم الأساسية لمجتمع البحث (العينة البحثية). كما أن دليل الأخلاقيات يستند إلى الأخلاق العامة للعلم والتعامل مع العينة البحثية أو مجتمع البحث كما لو أنه المجتمع بأكمله.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل يمكن تطبيقه على جميع أنواع البحوث؛ سواء أكانت بحوثًا أساسية أم تطبيقية أم ثانوية. كما يمكن استخدامه في تنظيم الأنشطة في الشركات الاستشارية التي تؤدي مهام متعلقة بالبحوث، على سبيل المثال جمع البيانات وتحويلها إلى معلومات ومعالجتها بشكل منهجي حول الأشخاص أو المجموعات أو المنظمات من أجل تطوير معرفة جديدة حول مسألة معينة. لذلك يستند الدليل إلى معايير عالمية معترف بها لأخلاقيات البحث العلمي لغرض تنظيم البحث في مجالات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك:

- القواعد التي تشكل ممارسة علمية جيدة والتي تتعلق بالسعي للحصول على معرفة دقيقة وكافية وذات صلة: (الحيادية، والأصالة، والثقة، إلخ).
- القواعد التي تنظم مجتمع البحث: (النزاهة، والمساءلة، والحياد، والنقد).
- العلاقة مع الأشخاص الذين يشاركون في البحث: (الاحترام، وكرامة الإنسان، والسرية، والموافقة على المشاركة، إلخ).
- العلاقة ببقية المجتمع: (الاستقلالية، وتضارب المصالح، والمسؤولية الاجتماعية، ونشر البحوث، إلخ.).

وتجدر الإشارة إلى أن أول نقطتين من المعايير الأخلاقية السابق ذكرها تتعامل مع مسائل داخلية مرتبطة بالتنظيم الذاتي للباحثين أو المؤسسات البحثية، بينما النقطتان الأخيرتان تتعاملان مع مسائل خارجية مرتبطة بالعلاقة بين البحث والمجتمع البحثي (العينة) في بعض المشاريع، ويثير البحث أيضًا أسئلة جديدة تمامًا، على سبيل المثال، ارتباط البحث باستخدام الإنترنت، حيث لا تكون القواعد والأدلة التوجيهية المعترف بها كافية دائمًا. وفي مثل هذه الحالات يتحمل الباحثون والمؤسسات البحثية المسؤولية خاصة لتوضيح التحديات والصعوبات الأخلاقية.

تعريفات:

تـدور البحـوث الاجتماعيـة والإنسـانية حـول إيجـاد العلاقـة بيـن السـلوكيات الثقافيـة والاجتماعيـة والصحيـة، والتـي يمكـن أن توفـر أسسًـا موثوقـة وصحيحـة؛ لاتخـاذ تدابيـر مسـتقبلية للأبحـاث الخاصـة، علـى جميـع أفـراد المجتمـع، فـي جميـع الأوقـات فـي بيئـة ووقـت محدّديـن.

المجلس التنسيقي لمراكز البحوث الاجتماعية	هو مركز يتبع المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
البـاحـث	كل شخص مؤهل علمياً في موضوع ذي صلة بالبحث وحاصل على دورة في أخلاقيات البحث العلمي.
البـحـث	أي استقصاء منهجي تجريبي يهدف الى تقديم معلومة او معرفة وأثراء المعرفة العامة.
المنظمة البحثية	كل جهة اعتبارية عامة او خاصة تمارس نشاطات بحثية على المخلوقات الحية.
المشـارك	هو كل شخص تنطبق عليه شروط الاهلية للمشاركة في البحث
السـريـة	عدم إفشاء، أو تمرير أي بيانات، أو معلومات، أو نتائج تتعلق بالبحوث، أو التجارب العلمية، أو المبحوثين إلا لمن يصرح لهم بإفشائها.
الخصـوصيـة	المحافظة على الظروف الخاصة بالمشاركين من حيث العادات، والتفكير، وما يقتضيه العرف.

ملخص لبنود دليل أخلاقيات البحوث والدراسات الاجتماعية والإنسانية

البند	نص البند
الأول	الدليل التوجيهي والتشريعات الأخلاقية
الثاني	الامتثال لمعايير اخلاقيات البحث العلمي
الثالث	الحفاظ على حرية واستقلالية البحث في جميع المراحل
الرابع	ضمان نزاهة البحث العلمي وتعزيز مفهوم الثقة البحثية
الخامس	الابلاغ عن حالات تضارب المصالح
السادس	الشفافية في تمويل البحث
السابع	تحكيم المقترحات البحثية
الثامن	اسناد المشاريع للباحثين ذوي الاختصاص والخبرة
التاسع	تحديد أدوار ومسؤوليات الباحثين الرئيسيين والباحثين المشاركين في البحث
العاشر	اتباع أفضل ممارسات الاستشهاد ومنع الانتحال والسرقة الأدبية.
الحادي عشر	حقوق المؤلفين المشاركين
الثاني عشر	احترام الانسان
الثالث عشر	الموافقة على المشاركة في الأبحاث
الرابع عشر	احترام خصوصية المشاركين
الخامس عشر	حماية المراهقين والاطفال
السادس عشر	حماية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
السابع عشر	مسؤولية تلافي الضرر

البنـــد	نـــص البنـــد
الثـــامـــن عشـــر	احترام الثقافات والأديان الأخرى
التـــاســـع عشـــر	الحفاظ على الآثار الثقافية
الـــعـــشـــــرون	تخزين وحفظ البيانات.
الحـادي والعشرون	مشاركة البيانات.
الثـانـي والعشرون	عرض واستخدام النتائج ونشرها وعدم التضليل بها.

الفصل الأول

قواعـــد أساسـية

البند الأول الدليل التوجيهي والتشريعات الأخلاقية

تقع على عاتق الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية مسؤولية قانونية تتضمن أن تكون الأبحاث والتعليم والتطوير الأكاديمي والفني ذات جودة عالية، «ويتم إجراؤها وفقًا للبنود والدلائل العلمية والفنية والتربوية والأخلاقية المعترف بها». كما يوجد بنود تتعلق بأخلاقيات البحث والنزاهة العلمية، واللذين يسعيان إلى ضمان إجراء جميع الأبحاث التي تجريها المؤسسات العامة والخاصة وفقًا للمعايير الأخلاقية المعترف بها دوليًا. وهذه الأدلة لا تخدم دورًا معينًا، أو تؤدي وظيفة تشريعية بعينها، بل تعمل في المقام الأول كأدوات حماية للباحثين وللعينة البحثية.

البند الثاني الامتثال لمعايير اخلاقيات البحث العلمي

يلتزم كلاً من الباحثين والمنظمات البحثية بالالتزام والامتثال لمعايير أخلاقيات البحث العلمي المنصوص عليها في هذا الدليل والتي تتماشى مع اللائحة التنفيذية لأخلاقيات البحث العلمي على الكائنات الحية. وتتمحور جميع هذه الادلة أو اللوائح حول صياغة أهم أخلاقيات البحث العلمي التي تحمي الباحثين والمنظمات البحثية من أي ممارسات – غير متعمدة- مع العينة البحثية والتي قد تفسر بتعدي على حقوق المشاركين او تعميم النتائج على المجتمع بأسرة. لا يجوز للمنظمات البحثية السماح بإجراء البحث على المشاركين إلا بعد استكمال الإجراءات اللازمة. ومن الامثلة على معايير أخلاقيات البحث العلمي:

النزاهة العلمية	الابتعاد والترفع عن أي مكاسب بحثية غير مستحقة أو التعدي على حقوق الأخرين وتناجهم الفكري بدون وجه حق، أو إيثار المصالح الشخصية على المصالح العامة .
المساواة	التعامل العادل واحترام جميع أطراف البحث والمبحوثين، وعدم التمييز بينهم بناءً على أصولهم العرقية أو جنسهم، أو خلفياتهم الثقافية، أو معتقداتهم الدينية، أو انتماءاتهم السياسية .

الدقـــة	استخدام الطرق والإجراءات والأدوات المناسبة للتعامل مع البيانات للوصول إلى قياسات علمية دقيقة خالية من الأخطاء التي قد تؤدي إلى نتائج بحثية مضللة وغير حقيقية
الشفافيـة والمساءلة	الاستعداد التام والقابلية لعرض الإجراءات والأساليب التي استخدمت في البحث العلمي، والاستعداد للمساءلة عن كل ما يتعلق بإجراءات البحث، ونتائجه، والاستحقاقات المترتبة عليه .
المسؤولية العلميـــة	قيام الباحثين بالمهام والأدوار الموكلة إليهم على أكمل وجه، والتزامهم بها بدافع ووازع داخلي دون رقابة خارجية
الإشراف البحثي المـســـؤول	التأكيد على الطلاب والباحثين وتوجيههم نحو اتباع قواعد البحث العلمي وأخلاقياته، والتزام الأمانة العلمية تجاه مشاركتهم البحثية.
المسؤوليـــة تجاه المجتمع	توجيه البحث العلمي نحو خدمة المجتمع والارتقاء به بما يحقق الخير لأفراده، ويمنع، أو يخفف ما قد يتعرضون له من مخاطر وأضرار.

البند الثالث الحفاظ على حرية واستقلالية البحث العلمي في جميع المراحل

المقصود بالحرية والاستقلالية هي خلو البحث من أي تأثيرات داخلية (الباحث أو المنظمة) أو خارجية (الجهات الممولة او الرأي العام). يتحمل كلا من الفريق البحثي والمؤسسات البحثية مسؤولية الحفاظ على حرية واستقلالية البحث العلمي خاصة عندما يكون موضوع البحث حساساً أو يتناول قضية رأي عام قد تسبب نتائجها إثارة للجدل أو عندما تفرض أي من القطاعات العامة – الحكومية أو الخاصة أو الغير ربحية– ضغوطًا وقيودًا على البحث للخروج بنتائج تخدم مصالحهم بغض النظر عما تؤول اليه نتائج هذه الابحاث. كذلك على الجهات الممولة والمشرفة على المشاريع البحثية عدم التدخل في إجراءات تنفيذ البحث ونتائجه بطرق غير علمية وأخلاقية [1].

البند الرابع ضمان نزاهة البحث العلمي وتعزيز مفهوم الثقة البحثية

تُعرف النزاهة العلمية بأنها الثقة التي يبنيها المجتمع بالباحثين والمنظمات البحثية وبنتائج الابحاث التي يعملون بها والتي أسست وصممت بأعلى المعايير العلمية. كما تعني بالابتعاد والترفع عن أي مكاسب بحثية غير مستحقة أو التعدي على حقوق الأخرين ونتاجهم الفكري بدون وجه حق، أو إيثار المصالح الشخصية على المصالح العامة ومن أهم معايير النزاهة العلمية هي:

- الصدق.
- الدقة.
- الشفافية.
- التواصل الفعال بين الباحثين والمنظمات البحثية.
- المسؤولية.
- احترام حقوق المشاركين في العينة البحثية.

تعنى النزاهة بالممارسات العلمية المتعارف عليها محلياً وعالمياً والتي تضمن موثوقية ومصداقية البحث العلمي والباحثين والمنظمات البحثية من أي تضليل سواء كان هذا التضليل اخفاء النتائج أو عرضها بطريقه تخدم مصالح الباحثين، أو المنظمات البحثية، أو الجهات الممولة، أو تلفيق البيانات، أو عدم المصداقية في تصميم البحث أو جمع البيانات أو تفسير النتائج. كما يتعين على جميع المنظمات البحثية أن يكون لديها سياسات وأدلة تعزز النزاهة العلمية متضمنة بسياسات الجودة والتي من شأنها منع أي محاولات تخل بها. أيضاً يجب أن يكون لدى هذه المنظمات إجراءات للتعامل مع الشكوك والاتهامات بسوء السلوك العلمي لتحمي حقوقها وحقوق الباحثين لديها. ويقع على عاتق الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية مسؤولية خاصة لضمان تلقي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومدراء المشاريع والباحثين في كافة المجالات تدريبًا كافياً على أخلاقيات البحث متضمنة النزاهة العلمية وجودة تصميم البحث العلمي وتفسير نتائجه. وهذا يعني أنه يجب تدريس ونقل المعرفة في أساسيات البحث العلمي

والاستشهاد الجيد والاشراف الأكاديمي على الطلاب في جميع مراحل التعليم العالي [1, 2].

البند الخامس الإبلاغ عن حالات تضارب المصالح

من أهم أساسيات أخلاقيات البحث العلمي هو التزام كلاً من الفريق البحثي أو المنظمات البحثية أو الجهات الممولة للبحث بالحيادية والاستقلالية اثناء تنفيذ الابحاث. ومن الامثلة على ذلك:

- مشاركة الباحثين في الموافقات الخاصة على أبحاثهم (ان يكون الباحث عضواً في تقييم البحث في لجنة الاخلاقيات او تحديد الأولويات البحثية بالقسم او الجامعة)
- مشاركة الباحثين في تقييم الاوراق العلمية والمساهمة او تسهيل نشرها (ان يكون الباحث الرئيسي أو أحد الباحثين المشاركين أحد المقيمين في المجلة اثناء نشرها)
- مشاركة الباحث في تمويل الابحاث (ان يكون الباحث أحد العاملين في جهات التمويل البحث).

كما يجب التنويه انه لا تقع هذه المسؤولية على عاتق الفريق البحثي فحسب، بل تقع أيضًا على عاتق المنظمات البحثية من خلال تحديث سياساتها وأدلتها بشكل روتيني بما يضمن الحيادية ويمنع تضارب المصالح المحتملة. وتجدر الاشارة أن تضارب المصالح يمكن أن ينتقص من جودة الابحاث أو البيانات مما يؤدي إلى نقض الثقة في البحث سواء في المجتمع الأكاديمي أو بين الجهات الممولة للأبحاث أو بين أفراد المجتمع بشكل عام [1, 3].

البند السادس الشفافية في تمويل البحث

يقع على عاتق الفريق البحثي واجب الإعلان عمن قام بتمويل البحث في الورقة العلمية أو التقرير النهائي أو في أي مكان يتم عرض فيه نتائج البحث. عندما ينشر الفريق البحثي النتائج ويستخدمونها، فإنهم يتحملون مسؤولية مستقلة ليكونوا شفافين بشأن جميع العوامل التي قد يكون لها تأثير على مصداقية البحث أو التقارير التي تم إجراؤها.[1, 3]

الفصل الثاني

فحـــص مقترحـــات المشاريع البحثيـة

البند السابع تحكيم المقترحات البحثية

يستلزم اعضاء لجان الاخلاقيات مراعاة عدد من البنود عند فحص المقترحات البحثية والتي تندرج تحت مايلي:

أساسيات ما قبل البدء بتحكيم المقترحات البحثية:

قبل البدء بتحكيم المقترحات البحثية، يجب على أعضاء لجان الاخلاقيات مراعاة ما يلي:

- يجب المحافظة على سرية المحكمين وعدم الإدلاء بمعلومات عنهم أو المعلومات والمواد التي قاموا بمراجعتها وتحكيمها بحيث يكتفى بمسميات مثل المحكم الأول والمحكم الثاني وهكذا.
- عدم استخدام أي ملاحظات من قبل المراجعين والمحكمين وتسخيرها لمصلحة الجهة المستفيدة في أعمال أخرى أو ضد مصلحة وسمعة الآخرين
- استكمال إجراءات الدراسة وعدم تأثر استمرارها ونشر ما توصلت إليه -مالم يكن هناك مبرر أخلاقي وعلمي- فقط لوجود اختلاف مع توجه الباحث أو الفريق البحثي في القيم والمعتقدات والاتجاهات.
- التجرد من أي سلوكيات وتعليقات تتضمن استنقاص أو تشهير في شكل عبارات أو مفردات عدائية واعتبار التمثيل والاستشهاد بالأشخاص من السلوكيات السيئة.
- عدم تأخير فريق الدراسة بسبب إجراءات إدارية وتنظيمية ليست سليمة أو لا تطبق على جميع الباحثين بنفس الأسلوب مثل قبول أو رفض المقترح البحثي، إجراءات التحكيم، إجراءات صرف المستحقات المالية بحيث يتم التحقق من أنها تتم في الوقت والطريقة المناسبة مع الجميع.

أساسيات يجب مراعاتها أثناء عملية التحكيم والفحص:

- قراءة المحتوى المراد تقييمه كاملا وإجراءات وشروط التحكيم وطلب أي استفسار من قبل الجهة المشرفة للتأكد من تقديم تقييم جيد وشامل.
- اخطار الجهة المعنية في حال تبين أن المراجع ليس لديه الخبرة الكافية في تقديم التحكيم لبعض أجزاء المشروع البحثي الهامة وعدم انتظار ذلك لحين استكمال التحكيم وإرساله.
- عدم توظيف أي شخص آخر يقوم بمهمة المراجعة والتحكيم دون أخذ موافقة الجهة المعنية.
- المحافظة على سرية كامل المحتوى المراد مراجعته.
- التواصل مع الجهة المعنية عند حدوث أي ظرف يحول دون تسليم التحكيم في الوقت المناسب وبالصورة المطلوبة واقتراح موعد بديل لتسليم التحكيم.
- إبلاغ الجهة المعنية مباشرة حال وجود مخالفات أخلاقية على سبيل المثال تكرار للمقترح أو المشروع البحثي من بحث آخر. وتقديم دليل واضح عن أي انتقاد وملاحظة من هذا النوع.
- عدم تطويل إجراءات التحكيم سواء في تمديد الوقت أو طلب معلومات غير ضرورية بشأن المشروع البحثي.
- عدم التواصل مع الباحث/الفريق البحثي مباشرة دون أخذ موافقة الجهة المشرفة.
- الملاحظات والتعليقات بين المراجع/المحكم والجهه المشرفة (مجلة علمية مثل المحرر أو اللجنة العلمية ...ألخ) ليست مشاعه للنشر واطلاع الباحث أو فريق البحث ولا يتم استخدامها بهدف التشويه أو توجيه التهم.

أساسيات يجب مراعاتها ما بعد تحكيم المشاريع البحثية:

- التجاوب دون تأخير من قبل المحكم في حال تم التواصل معه/ها من قبل الجهة المشرفة على المشروع البحثي وتزويدهم بأي معلومات يتم طلبها مرتبطة بالمراجعة السابقة.
- تواصل المحكم مع الجهة المشرفة على المشروع البحثي في حال تبين أي معلومات متعلقة تؤثر على المراجعة والتوصيات التي تم تقديمها يتطلب الافصاح عنها.

الفصل الثالث

التـــــزامـــــات وحقـوق الباحثين

البند الثامن إسناد المشاريع للباحثين ذوي الاختصاص والخبرة

من أهم ممكنات نجاح المشاريع البحثية هي إسنادها لذوي الخبرة من الباحثين في مجالات الاختصاص والخبرة. فلا يجوز إسناد المشاريع البحثية للأشخاص غير المؤهلين والاستناد فقط على الاعتبارات المالية او الشخصية لهم وهو ما سبق ذكره بأن يحافظ البحث العلمي على استقلاليته وحياديته.

البند التاسع تحديد أدوار ومسؤوليات الباحثين الرئيسيين والباحثين المشاركين في البحث

يتحمل الباحثون مسؤولية شرح المتطلبات والتوقعات المرتبطة بأدوارهم كباحثين أساسيين وباحثين مشاركين ومع المشاركين في البحث (العينة البحثية او مجتمع البحث). يجب على الباحث الرئيسي بالإضافة الى مدير المشروع تقسيم الادوار بينه وبين الباحثين المشاركين وتوزيع المهام وتوثيق جميع الخطوات لضمان حقوق الباحثين والمساعدين في البحث. كما يتطلب من مدراء المشاريع وضع آليه بالتضامن مع الباحث الرئيسي لتتبع خطوات تنفيذ المشروع البحثي منذ الموافقة على البحث وحتى النشر وتخزين البيانات ومشاركتها مع الجهات الاخرى مستقبلاً [1].

كما يتحمل مدراء المشاريع والباحث الرئيسي مسؤولية المتابعة مع الباحثين المشاركين خصوصاً عندما يتم تعيين باحثين بمكافأة مالية او عينية في حين ان انتاجيهم ومشاركتهم ضعيفة ولم تكن بالمستوى المنشود مما يتسبب في هضم لحقوق الباحثين الاخرين. لذلك لابد للتنسيق ما بين الباحث الرئيسي ومدراء المشاريع بشأن نسبة الانجاز للباحثين المشاركين كلا على حده و ربطة بالاستحقاق في البقاء في المشروع [1].

البند العاشر إتباع أفضل ممارسات الاستشهاد ومنع الانتحال والسرقة الادبية

تعرف السرقة الأدبية في أخلاقيات البحث على انها أخذ شيء من باحث أخر وتقديمه كشيء خاص به دون ذكر مصادره بشكل صحيح. لذلك يلتزم جميع الباحثين والباحثين المساعدين بما فيهم الطلاب بأتباع أفضل ممارسات الاستشهاد الجيدة والتي تحفظ حقوق الباحث والبحث المقتبس أو المستشهد منه. كما يتم الالتزام بتقديم مراجع دقيقة للأبحاث التي يستخدمونها، سواء كانت هذه الابحاث أساسية أو ثانوية. ولا يقتصر هذا فقط على الاستشهاد فقط، بل ايضا على الاقتباس. فعلى سبيل المثال، عندما يحصل الباحثين على معلومات من مصادر خارج أبحاثهم – مثل المستندات العامة أو الإنترنت – يجب عليهم تقديم مراجعة دقيقة وذكرها في المصادر تجعل من الممكن تتبع المعلومات ومصادر هذه المعلومات. في بعض الحالات يلزم ذكر بعض المعلومات الدقيقة مثل عدد الصفحة او الفصل الذي تم الاقتباس منه. وهذا لا يقع وحدة على عاتق الباحث فقط، بل هي من ضمن مسؤوليات الباحثين المساعدين والمنظمات البحثية والمشرفين الدراسيين أو الأكاديميين والطلاب.

من المهم التمييز بين الاقتباسات وإعادة الصياغة بحيث انه يجب ألا تكون إعادة الصياغة قريبة جدًا من النص الأصلي لأنه في هذه الحالة سوف تشكل اقتباساً. ومن الامثلة على ذلك:

- استخدام الأفكار، والفرضيات، والمفاهيم، والنظريات، والتفسيرات، والتصاميم، والرسوم التوضيحية، والنتائج إلخ دون ذكر المصادر.
- الاستخدام المفرط من إعادة الصياغة والذي يساهم في صياغة البحث النهائي.

يعتبر الاحتيال او السرقة الادبية فهي غير مقبولة وتشكل انتهاكًا خطيرًا للمعايير المعترف بها لأخلاقيات البحث. لا تدمر السرقة الأدبية الباحث فحسب، بل يدمر أيضًا مصداقية البحث الباحثين المساعدين والمنظمة البحثية. وعليه فأن كل من الباحثين والمنظمات البحثية مسؤولون عن منع الانتحال والسرقة الادبية في الابحاث الخاصة بهم [1, 4, 5].

البند الحادي عشر حقوق المؤلفين المشاركين

يجب على الباحثين مراعاة ممارسات النشر الجيدة، واحترام مساهمات الباحثين الآخرين، ومراعاة المعايير المعترف بها للتأليف والتعاون. يعد النشر الأكاديمي أمرًا بالغ الأهمية. في الوقت نفسه، يثير النشر تحديات ومعضلات أخلاقية مختلفة. يتسم المجتمع البحثي بمنافسة قوية وضغوط كبيرة للنشر، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الضغط على المعايير المعترف بها لأخلاقيات البحث العلمي.

يرتبط ترتيب أسماء المؤلفين على الورقة العلمية بتوزيع المسؤوليات بينهم. من حيث المبدأ، هناك اربعة معايير لتضمين اسم المؤلف من ضمن المؤلفين او المساهمين في الورقة العلمية. يجب الوفاء بها جميعًا، كما هو مذكور في توصيات اللجنة الدولية لمحرري المجلات الطبية (ICMJE):

- يجب أن يكون الباحث قد قدم مساهمة كبيرة في التصميم المنهجية أو الحصول على البيانات أو تحليل البيانات وتفسيرها.
- أن يكون الباحث قد ساهم في صياغة الورقة العلمية أو مراجعتها مراجعة نقدية للمحتوى الفكري للنشر.
- يجب أن يكون الباحث قد وافق على النسخة النهائية قبل النشر.
- يجب أن يكون الباحث قادرًا على تحمل المسؤولية في العمل والنشر بالمجمل.

من الممارسات الشائعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية الاشتراط أن يكون المؤلفون المشاركون قد ساعدوا بالفعل في كتابة الورقة العلمية وإكمالها. بمعنى آخر، لا يكفي أن يكون باحث قد ساهم في الورقة العلمية او النشر العلمي بشكل فكري فقط، بل يجب ان تنطبق عليه كل الشروط أعلاه. الاشراف العام أو التمويل أو المساهمة في الحصول على البيانات ليست مؤهلة في حد ذاتها للمشاركة في التأليف. كما يمكن إضافة أو شكر المساهمين او الباحثين الآخرين الذين لا تنطبق عليهم الشروط أعلاه في الحواشي السفلية أو ملاحظة ختامية (شكر وتقدير) [1, 4-6].

الفصل الرابع

حقوق المشاركين في الابحاث

البند الثاني عشر احترام الانسان

يجب ان يكون البحث على الانسان لأهداف علمية واضحة وذو قيمة اضافية لتطوير جودة حياة الانسان (المشارك) ولضمان صحته وسلامته. وفي جميع الأحوال، يجب ان ترجح كفه مصلحة الانسان (المشارك) والفائدة التي يرتجيها من البحث عن الضرر المحتمل حدوثه (جسدي أو مادي أو معنوي). فلا يحوز استغلال ظروف الانسان (المشارك) ولا أن يقبل المشاركة تحت تأثير الاجبار، الإكراه او المجاملة. بل يجب ان تبنى الابحاث على مراعاة ظروف وحياة الانسان (المشارك) الطبيعية وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية المعمول بها في المملكة العربية السعودية [1, 7].

البند الثالث عشر الموافقة على المشاركة في الابحاث

أخذ الموافقات الخطية أو اللفظية من المشاركين هو مطلب أساسي يحتاجه الفريق البحثي عند الحاجة الى جمع بيانات لأي نوع من الابحاث او الدراسات من أفراد في المجتمع. ولا تنتهي المهمة عند أخذ الموافقة فحسب، بل أن توثيق هذه الموافقات هي من الاساسيات التي تقع على عاتق الفريق البحثي والمنظمة البحثية حفظاً وضماناً لحقوقها من أي مسائلات قانونية [1, 7].

الحالات يعفى فيها الفريق البحثي من الحصول على موافقة خطية او لفظية:

هناك بعض الحالات التي يصعب على الباحثين أخذ الموافقات من الافراد خصوصاً الذين يعانون من ضعف أو غياب القدرة على إعطاء الموافقة والتي تشمل الأطفال أو القصر أو الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، أو الجسدية، أو المرضى النفسيين، أو الأشخاص الذين يعانون من الزهايمر أو من هم تحت تأثير الكحول أو الادوية المخدرة. كما يجب على الباحثين تزويد المشاركين بالمعلومات الكافية حول مجال البحث، والغرض من البحث، ومن قام بتمويل المشروع، ومن سيحصل على إمكانية الوصول إلى المعلومات، واستخدامات النتائج، وعواقب المشاركة في

مشـروع البحث (أن وجدت). وعلـى العموم، يعتمد نوع المعلومـات المطلوب الافصاح عنهـا على طبيعـة البحث والبيانـات المطلوبة.

يمكن إجراء البحوث على هذه الفئات دون أخذ الموافقة منهم في حال ان البحث:

- لا يمكـن إجـراؤه علـى الأفـراد القادريـن علـى منـح الموافقـة ونتائـج الابحاث عظيمـة ذات معنـى مباشـر أو فائـدة كبيـرة للأفـراد أو المجموعة محل الدراسـة.
- اذا كان لا يمكـن ربـط المعلومات التي سـيحصل عليها الباحث بالمشـاركين او الافراد.
- اذا كانت هذه البيانات او المعلومات متوفرة للعامة.
- فـي السـاحات العامـة: يمكـن للباحثيـن عادة إجـراء مثل هـذه الأبحـاث دون الحصول علـى الموافقات من المشـاركين فيما عدا بعض الابحـاث التي تتطلب تسـجيلاً (الكاميـرا والفيديـو)، عندهـا يتطلب من الفريـق البحثـي الحصول على الموافقـة من المشـاركين خصوصـاً عند الحاجـة لتخزينهـا او حفظها.
- أذا كان البحـث حـول يدور حـول تحليـل الشـخصيات العامة: يمكـن للباحثين اجـراء الابحـاث النوعيـة علـى الشـخصيات العامـة مـن المجتمع باسـتخدام المقاطـع التلفزيونيـة او الفيديوهـات وعمـل التحاليـل الازمـة لبحوثهم.

وعلـى العموم، يجب تبريـر هذه الاسـتثناءات بقيمة البحث وعـدم وجود بدائل، ويجب علـى الفريق البحثـي تطبيق جميع سياسـات الامتثـال لاحترام كرامة الإنسـان وحماية الأفراد المشـاركين [١, ٨].

البند الرابع عشر احترام خصوصية المشاركين

يجـب على الباحثين احترام اسـتقلالية المشـاركين وحقهم في المشـاركة في الابحـاث كما يجب إجـراء البحث وفقًـا للاعتبـارات الأساسـية لحماية البيانـات، مثل السلامة الشـخصية والخصوصية والاستخدام المسـؤول وتخزين البيانات الشخصية. كمـا يجب تسـليم البيانات الخـام الخاصـة ببيانات المشـاركين للجهة المسـؤولة عـن البحث والتخلص من النسـخة التـي لدى الفريق البحثي مباشـرة بعـد الانتهاء من الدراسـة «تمامـا» إمـا بحذفها مـن الأجهـزة أو إتلاف بعـض المواد مثل التسـجيلات الصوتيـة والمرئية. ومع ذلك، فإن للخصوصية أيضًا نطاقًا أوسـع فـي أخلاقيات البحث.

بشكل عام، يجب على الفريق البحثي معالجة البيانات الخاصة بالأمور الشخصية للمشاركين بسرية تامة. كما يجب إزالة هوية البيانات الشخصية للمشاركين وعدم تعرضيها للنشر. كما يجب على الفريق البحثي أن يوازنوا بين السرية والالتزام والشفافية.

كذلك يهدف بند احترام الخصوصية إلى حماية الأفراد من التدخل غير المرغوب فيه. هذا لا ينطبق فقط على القضايا العاطفية، ولكن أيضًا على الأسئلة التي تتضمن المرض والصحة، الآراء السياسية، الدينية، والجنسية. يجب أن يولي الفريق البحثي بشكل خاص اهتماما كبيراً عندما يطرحون أسئلة تتعلق بالأمور الحميمة ويجب عليهم تجنب الضغط على المشاركين للمشاركة او الاجابة على الاسئلة. قد يختلف ما يراه المشاركين على أنه معلومات حساسة مجموعة إلى أخرى [1, 9].

البند الرابع عشر حماية المراهقين والأطفال

في المملكة العربية السعودية يمكن للبالغين من ١٥ عامًا الموافقة على المشاركة في البحث. أما إذا كان عمر المشارك أقل من ١٥ عامًا، فيجب على الباحثين الحصول على موافقة والديهم أو الأوصياء عليهم. الأطفال والمراهقين الذين يشاركون في الأبحاث يستحقون حماية خصوصياتهم ومعلوماتهم بشكل خاص كما يجب الحفاظ على سرية هذه البيانات وخصوصيتها. يجب تقديم المعلومات البحث بطريقة كافية وسهله بالإضافة الى عواقب المشاركة (ان وجدت)، ويجب إبلاغهم بأن المشاركة طوعية وأنهم قد ينسحبون من الدراسة في أي وقت متى ما شاءوا.

قد ينشأ تضارب في المصالح بين الأطفال ووالديهم عند المشاركة في الابحاث. في هذه الحالة، من المهم توضيح قدرة الاطفال في اعطاء الموافقة نيابة عن أسرهم. كما انه في بعض الحالات يمكن السماح للأطفال والمراهقين بالمشاركة في البحث دون موافقة والديهم مع التزام الفريق البحثي بالحفاظ على سرية وخصوصية البيانات وان لا يتم التطرق لأي مواضيع تنتهك الخصوصية او تكون حساسة بناء على العرف والعادات والتقاليد في المملكة العربية السعودية [1, 10].

البند السادس عشر حماية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

يتحمل الفريق البحثي مسؤولية خاصة فيما يتعلق باحترام مصالح الفئات الخاصة خلال عملية البحث بأكملها. الأفراد والجماعات ذات الاحتياجات الخاصة ليسوا دائمًا مجهزين للدفاع عن مصالحهم عند التعامل مع الباحثين. قد لا يرغب الأفراد الذين ينتمون إلى المجموعات الخاصة في أن يكونوا موضوعات بحثية خوفًا من أن ينظر إليهم عامة الناس صورة غير مناسب. في مثل هذه الحالات، يجب على الفريق البحثي التركيز بشكل خاص على المتطلبات المتعلقة بالمعلومات المعطاة لهم وإجراءات الموافقة. ومن الامثلة على ذلك السجناء، ففي أحكام اخلاقيات البحث العلمي يعاملون معاملة غيرهم من المشاركين في الابحاث. كذلك المرأة الحامل، ففي أحكام اخلاقيات البحث العلمي تعامل معاملة خاصة، ولا يجوز عمل الابحاث عليها مالم تكن نتائج البحث عن الغير حامل تختلف اختلافاً جذرياً عنها و ان ترجح كفة المنفعة من نتائج البحث عليها من الاضرار المحتمل حدوثها [1].

البند السابع عشر مسئولية تلافى الضرر

يتحمل الفريق البحثي مسؤولية ضمان عدم تعرض المشاركين لضغوط أو أضرار مادية أو معنوية مع العلم أن الابحاث الاجتماعية والانسانية يكون هناك احتمالية جداً ضئيلة من تعرض المشاركين لأذى جسدي خطير. ومع ذلك، فإن الإجهاد النفسي قد يكون احتمالاً يجب مراعاة والذي قد يكون من التأثيرات او العواقب الاكثر صعوبة في تحديدها والتنبؤ بها، وقد يكون من الصعب تقييم التأثيرات طويلة المدى إن وجدت. ونستخدم مصطلح «الإجهاد» والذي يعني الانزعاج اليومي، التعرض للصدمات والإجهاد النفسي والذي يعتبر الأكثر خطورة [1, 7].

البند الثامن عشر احترام الثقافات والاديان الاخرى

يجب على الباحثين تحقيق توازن بين الاعتراف بالاختلافات الثقافية والدينية والاعتراف بالقيم الأساسية الأخرى وحقوق الإنسان العامة. إن احترام الثقافات التي يجري فيها البحث والولاء لها لا يعنيان أنه يجب قبول جوانب مثل التمييز والإساءة بدوافع ثقافية او دينية. كما يحظر إجراء اي بحوث يمكن ان تؤثرا سلباً على المجتمع خاصة تلك اللي تكرس مفهوم التفرقة والكراهية على أساس ديني، جنسي، عرقي، او قبائلي [1, 7].

البند التاسع عشر الحفاظ على الآثار الثقافية

يجب على جميع الفرق والمنظمات البحثية ومن يعمل بها احترام الحاجة إلى الحفاظ على جميع أنواع الآثار الثقافية. إن الحاجة إلى الحفاظ للمواقع، والمعالم الأثرية، والمصنوعات اليدوية، والنصوص، والمحفوظات، والبقايا والمعلومات المتعلقة بالماضي تستند إلى اهتمام الأجيال الحالية والمستقبلية بالتعرف على تاريخهم وثقافتهم وتاريخ الآخرين. عندما يتعامل الباحثون مع البقايا البشرية من الحفريات الأثرية، يجب أن يكونوا على دراية خاصة بالمشاكل الأخلاقية المرتبطة بالبحث عن هذا النوع من المواد. كما يجب على الفريق البحثي والذين يجمعون المعلومات حول خصائص وسلوك الأفراد والجماعات توخي الحذر عند استخدام التصنيفات أو التسميات التي تؤدي إلى التعميم الغير معقول، والتي تؤدي عمليًا إلى وصم مجموعات اجتماعية معينة [1] .

الفصل الخامس

حمـايـة وتخزيـن ومشـاركة البيانات

البند العشرون تخزين وحفظ البيانات

يجب تخزين البيانات المتعلقة بالمشاركين ذوي البيانات المعرفة بطريقة مسؤولة وعالية الامان. كما يجب ألا يتم تخزين هذه البيانات لفترة أطول مما هو ضروري لتحقيق الهدف الذي تم جمعها من أجله. كما لا يقتصر حماية البيانات على حماية الأفراد من إساءة استخدام البيانات الشخصية فحسب، بل حتى من ناحية أمنية. ومن المهم أيضًا الحفاظ على هذه البيانات لاستخدامها للأجيال القادمة وبناء قواعد بيانات تاريخية مع الحفاظ على سلامة وأمن هذه المعلومات. كما يلتزم الفريق الاداري في المنظمة بالاحتفاظ بسجل دقيق ومنظم وموثق للإجراءات البحثية التي يتبعونها، والنتائج التي يحصلون عليها سواء النهائية، أو المرحلية، وأن يكون ذلك قابلا للفحص والتحقيق من الجهات ذات الصلاحية في الجامعة. [1, 7, 11].

البند الحادي والعشرون مشاركة البيانات

يجب أن تكون البيانات البحثية متاحة للباحثين الآخرين من أجل التحليل الثانوي. غالبًا ما تكون مشاركة بيانات البحث شرطًا أساسيًا لبناء المعرفة ومقارنة النتائج واختبار عمل الآخرين بشكل نقدي. في الوقت نفسه، تؤدي مشاركة البيانات إلى ظهور تحديات أخلاقية تتعلق بالخصوصية والسرية. لذلك، ينبغي موازنة معيار الشفافية، ومشاركة البيانات، والخصوصية، والسرية. كذلك عندما يتم تسليم البيانات الخام الخاصة ببيانات الدراسة والمشاركين للإدارة المعنية فيجب التأكد من التخلص من النسخة التي لدى الفريق البحثي مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة «تماما» إما بحذفها من الأجهزة أو إتلاف بعض المواد مثل التسجيلات الصوتية والمرئية إن وجد وتم أخذ موافقة من قبل المبحوثين على ذلك.

كما يتحمل فريق العمل من الباحثين والجهة المشاركة للبيانات كافة المسؤولية القانونية في اخفاء اي معلومات خاصة بالمشاركين او تؤدي الى التعرف عليهم بأي طريقة كانت. وفي حال مشاركة البيانات مع جهات اخرى لابد ان يتم

التأكيد أن البيانات ارسلت مباشرة من الجهة المشرفة على البحث وليس للباحث الرئيسي.

ومن المهم التنويه انه لا يمكن استخدام البيانات الشخصية المعرفة الهوية والتي تم جمعها لغرض بحثي معين بشكل تلقائي لأبحاث أخرى. يتطلب إعادة استخدام هذه البيانات موافقة المشاركين في الدراسة الأولية **[1, 11, 12]**.

الفصل السادس

النشـــر العلمـــي ومشـاركة النتائج

البند الثاني والعشرون عرض واستخدام النتائج ونشرها وعدم التضليل بها

يلتزم الفريق البحثي والمنظمات البحثية بنشر النتائج وعدم التحفظ عليها ومشاركتها مع المشاركين والجهات الممولة والجهات ذات العلاقة وإلى جمهور أوسع خارج مجتمع البحث وأن تكون متوفرة وسهلة الوصول لها عبر المواقة الالكترونية لهذه الجهات او الطلب المباشر. كما يتحمل كل من الفريق البحثي والمنظمات التي ينتمون إليها منع عرض نتائج الابحاث بطريقة مضللة. لأنه من الغير الأخلاقي تطوير محتوى عن البحث ونشرة في الصحف او وسائل التواصل الاجتماعي بهدف إنتاج محتوى جذاب بشكل خاص، أو تقديم نتائج البحث بطريقة ليست عادلة. كما لا يجوز للفريق البحثي حجب نتائج البحث بطريقة تجعل النتائج التي يتم الإعلان عنها تعطي صورة مشوهة. كما يجب على الفريق البحثي المشاركة في المؤتمرات المختصة بموضوع البحث لعرض النتائج للمجتمع العلمي والبحثي والعموم بشكل عام. كما يلتزم الفريق البحثي والباحث الرئيسي بشكل خاص بإعلان نتائج الابحاث والدراسات إلى المشاركين بطريقة مفهومة ومقبولة [1, 13-15].

المصادر:

1. (NESH), T.N.C.f.R.E.i.t.S.S.a.t.H. GUIDELINES FOR RESEARCH ETHICS IN THE SOCIAL SCIENCES, LAW AND THE HUMANITIES. 2020 [cited 2023 20/08]; Available from: https://www.forskningsetikk.no/en/guidelines/social-sciences-humanities-law-and-theology/guidelines-for-research-ethics-in-the-social-sciences-humanities-law-and-theology/.
2. Edinburgh, U.o. What is research integrity? [cited 2023 20/08]; Available from: https://www.ed.ac.uk/research-office/research-integrity/what-is-research-integrity.
3. Australia, B.A.h. Australian Code for the Responsible Conduct of Research. 2018 [cited 2023 22/08]; Available from: https://www.nhmrc.gov.au/about-us/publications/australian-code-responsible-conduct-research-2018.
4. Editors, I.C.o.M.J. Protection of Research Participants. [cited 2023 25/08]; Available from: https://www.icmje.org/recommendations/browse/roles-and-responsibilities/protection-of-research-participants.html.
5. Editors, I.C.o.M.J. Recommendations for the Conduct, Reporting, Editing, and Publication of Scholarly Work in Medical Journals. 2023 [cited 2023 23/08]; Available from: https://www.icmje.org/icmje-recommendations.pdf.
6. Editors, I.C.o.M.J. Defining the Role of Authors and Contributors. [cited 2023 21/08]; Available from: https://www.icmje.org/recommendations/browse/roles-and-responsibilities/defining-the-role-of-authors-and-contributors.html.
7. 2010 الـوزراء, ه.ا.ب. نظـام أخلاقيات البحث علـى المخلوقات الحيـة [cited 2023 21/08]; Available from: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/fad7b0d1-e536-46ea-8202-a9a700f28b03/1.
7. University, B. Does my project require IRB review and approval? [cited 2023 23/08]; Available from: https://www.bloomu.edu/documents/irb-approval#:~:text=Page%202-,If%20the%20project%20does%20not%20meet%20the%20definition%20of%20research,does%20not%20require%20IRB%20review.
8. Zahle, J., Privacy, informed consent, and participant observation. Perspectives on Science, 2017. 25(4): p. 465-487.
9. Stalker, K. and K. McArthur, Child abuse, child protection and disabled children: A review of recent research. Child Abuse Review, 2012. 21(1): p. 24-40.

10. Vlahou, A., et al., Data sharing under the General Data Protection Regulation: time to harmonize law and research ethics? Hypertension, 2021. 77(4): p. 1029-1035.
11. Office, N.D.M. National Data GovernanceInterim Regulations. 2020; Available from: https://sdaia.gov.sa/ndmo/Files/PoliciesEn.pdf.
12. Devolopment, C.f.G. Sharing Research Results with Participants: An Ethical Discussion. [cited 2023; Available from: https://www.cgdev.org/blog/sharing-research-results-participants-ethical-discussion.
13. Bull, S., N. Roberts, and M. Parker, Views of ethical best practices in sharing individual-level data from medical and public health research: a systematic scoping review. Journal of Empirical Research on Human Research Ethics, 2015. 10(3): p. 225-238.
14. Townsend, L. and C. Wallace, Social media research: A guide to ethics. University of Aberdeen, 2016. 1(16).

الموقع الإلكتروني للمجلس التنسيقي